كلمة شبكة المرأة السورية، مركز المجتمع المدني والديمقراطية، تجمع النساء في السياسة في المنطقة العربية، مبادرة مسار السلام، منظمة نافذة الأمل، والنساء الآن للتنمية – فعالية حماية النساء، الوصول إلى العدالة، والمشاركة السياسية، ١٨ مارس ٢٠٢٦

السيدات والسادة،
الزميلات والزملاء،
صديقات وأصدقاء العدالة والمساواة في كل مكان،

يشرفنا أن ننضم إليكم اليوم على هامش دورة لجنة وضع المرأة لعام ٢٠٢٦، في لحظة حاسمة من تاريخ سوريا وخلال مرحلة انتقالية معقدة تتداخل فيها التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع ضعف أنظمة العدالة وسيادة القانون، مما يؤثر بشكل مباشر على حياة وحقوق النساء السوريات.

على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، لعب المجتمع المدني السوري دوراً حيوياً في الحفاظ على المجتمعات المحلية وتعزيز رؤى السلام. وبصفتنا منظمات مجتمع مدني نسائية، فإننا نركز على تجارب النساء الأكثر تضرراً من النزاع. ولا يمكن للتوصيات أو السياسات التي لا تعكس هذه الحقائق أن تضمن حماية أو مشاركة ذات مغزى، ولا أن تسهم في إحلال سلام عادل ومستدام.

وعليه نركز على النقاط التالية:

أولًا: حماية النساء في ظل تفاوت الواقع السوري
تواجه النساء السوريات ظروفاً متباينة للغاية من منطقة إلى أخرى. ومع ذلك، فإن هذا لا ينفي حقيقة أن النساء في مختلف المناطق يتعرضن لأشكال متداخلة من العنف والتمييز، تتفاقم بسبب النزاع وضعف أنظمة الحماية، وانعدام فرص الوصول إلى العدالة. ولا تقتصر آثار هذه الانتهاكات على الصحة النفسية والجسدية للنساء فحسب، بل إنها تشكل أداة لاستبعادهن من الحياة العامة.

ثانيًا: التعليم والصحة كركيزتين للحماية
يعد التعليم والصحة عنصرين أساسيين لتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها والمشاركة في الحياة العامة. فلا يمكن أن تكون هناك مشاركة سياسية دون وجود نساء يتمتعن بصحة جسدية وعقلية جيدة، ولا يمكن أن تكون هناك حماية حقيقية دون تعليم يضمن معرفة المرأة بحقوقها وتمكينها من امتلاك الأدوات اللازمة للمطالبة بها.

ثالثًا: القرار ١٣٢٥ والخطة الوطنية
يعد تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ أمراً بالغ الأهمية لضمان حماية المرأة ومشاركتها في عمليات السلام وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات. ونؤكد على أهمية وضع خطة عمل وطنية سورية شاملة وتشاركية تضمن المشاركة السياسية

الفعالة للمرأة، بما في ذلك تمثيلها بنسبة لا تقل عن 30% في المناصب القيادية والسياسية، فضلاً عن آليات مساءلة واضحة.

ختامًا:
إن حماية النساء في سوريا ليست خياراً سياسياً أو مجرد بند شكلي على جدول الأعمال. نجتمع اليوم لنعلن أن أي انتقال سياسي لا يضمن حق المرأة في الحماية والمشاركة والمساءلة هو انتقال ناقص وغير مستدام ويفتقر إلى الشرعية.
المساواة ليست معروفاً يُمنح، بل هي حق غير قابل للتصرف. لا سلام بدون عدالة، ولا عدالة بدون مشاركة حقيقية للمرأة.